مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور السياسات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية
اسم الكاتب: د. عدنان العربيد، حسين وقاف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4592
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 15:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

دور السياسات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية

الدكتور عدنان العربيد*

حسين وقاف**

(تاريخ الإيداع 30 / 6 / 2014. قُبِل للنشر في 8 / 9 / 2014)

□ ملخّص □

بما أن موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من المواضيع التي تثير الكثير من الجدل والنقاش، وبما أنه هناك الكثير من التساؤل عن مدى فعالية هذا التدخل في التأثير على النشاط الاقتصادي وتشجيعه، وهذا البحث يناقش هذا الموضوع بهدف تبيان أهمية وفاعلية التدخل الحكومي في تشجيع الاستثمار الكلي من خلال دراسة فعالية السياسات الاقتصادية الحكومية وتحديداً السياستين المالية والنقدية في التأثير على الحجم الكلي للاستثمار باعتبار أن الاستثمار يعتبر حجر الزاوية في أية تنمية اقتصادية في الحاضر والمستقبل، ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي كما يستخدم أسلوب التحليل الاحصائي للبيانات من أجل تحقيق هذه الأهداف، وتبين من خلال البحث الدور الهام للسياسة المالية والسياسة التجارية في تشجيع الاستثمار الكلي بينما لوحظ غياب دور السياسة النقدية كما تبين وجود العديد من المتغيرات الهامة التي لم تدخل ضمن النموذج ومن أهمها متغيري الادخار والإنفاق الحكومي الجاري، هذا ويتناول البحث حالة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة (1980-2010).

الكلمات المفتاحية: الدور الاقتصادي للدولة، السياسة المالية، السياسة النقدية، التبادل التجاري.

*أستاذ مساعد-قسم الاقتصاد والتخطيط-كلية الاقتصاد-جامعة تشرين-اللاذقية-سورية.

**طالب دراسات عليا(ماجستير)- قسم الاقتصاد والتخطيط-كلية الاقتصاد-جامعة تشرين-اللاذقية-سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

The Role of Economic Policies in the Promotion of the Total Investment in Syria

Dr. Adnan al-Arbeed*
Hussein Waqqaf**

(Received 30 / 6 / 2014. Accepted 8 / 9 / 2014)

□ ABSTRACT □

Since the subject of state intervention in the economic life is one topic that excites a lot of controversy and debate, there was a lot of questions about the effectiveness of this intervention in influencing and encouraging the economic activity. The paper discusses this issue in order to demonstrate the importance and effectiveness of government intervention in the promotion of the overall investment through the study of the effectiveness of government economic policies, specifically fiscal and monetary policies in effect on the overall size of the investment, given that the investment is a cornerstone of any economic development in the present and the future. It adopts the descriptive analytical method as a method of statistical analysis of the data in order to achieve these goals, and show the important role of fiscal policy and trade policy to encourage the total investment. However, it is observed the absence of the role of monetary policy and that there are many important variables that were not included in the model. The most important variables are those of savings and public current expenditure. This research deals with the case of the Syrian Arab Republic during the period (1980-2010).

Keywords: Economic Role of the State; Fiscal Policy; Monetary Policy; Trade.

*Associate professor; Department of Economy & Planning; Faculty of Economics; Tishreen University; Lattakia, Syria.
**Postgraduate Student, Department of Economy & Planning; Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

يعتبر التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني من القضايا التي تأخذ مساحة كبيرة من النقاشات سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى صناعة السياسة الاقتصادية، فمن المعروف أن الدولة من خلال أدواتها التدخلية تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، وقد تباينت الآراء حول طبيعة هذا الدور حيث يمكن التمييز بين ثلاث تيارات أساسية : التيار الأول هو التيار الرافض للتدخل الحكومي في الاقتصاد وتمثله المدرسة الكلاسيكية ومن رواد هذا الرأي (Friedman)، أما التيار الثاني هو التيار المؤيد للتدخل الحكومي فيعتبر (Keynes) من رواده، أما التيار الثالث والذي دعا إلى التكامل بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق فيؤكد أنصار هذا التيار على ضرورة تدخل الدولة بشكل يجعل القطاع الخاص يتحرك في إطار دعم رفاهية المجتمع كما يؤكد على ضرورة أن يكون هذا التدخل داعم للمنافسة في الاقتصاد، وفي سورية فإن للدولة دور هام في الاقتصاد و تعتبر السياسة المالية والسياسة النقدية من أهم محددات دور الدولة في الاقتصاد، حيث شهدت سورية خلال الفترة السابقة العديد من التغييرات والتعديلات على صعيد السياستين المالية والنقدية، هذه التغيرات والتطورات كان لها أثر على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي بما فيها الاستثمار، فالمناخ الاستثماري الملائم يتكون من خلال تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلال فترة زمنية معينة كما أن القرار الاستثماري يتأثر بطبيعة ودور الدولة في الاقتصاد ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تبيان مدى فاعلية هذه السياسات في تشجيع الاستثمارات.

أهمية البحث و أهدافه:

الأهمية:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على فاعلية السياسات الاقتصادية الحكومية وخاصةً السياستين المالية والنقدية في التأثير على حجم الاستثمار الكلي، بالإضافة إلى التوصل إلى محددات التدخل الحكومي الأكثر معنوية في تأثيرها على الاستثمار للتركيز على تفعيلها في سبيل زيادة معدل الاستثمار الكلي في سورية، والبحث عن متغيرات جديدة من الممكن أن تؤثر على الاستثمار الكلي في سورية.

الأهداف:

تتجلى أهداف البحث في تبيان أهمية التدخل الحكومي من خلال تبيان دور السياستين المالية والنقدية في تشجيع الاستثمار الكلي، كما يهدف البحث إلى إيجاد متغيرات جديدة تلعب دوراً هاماً في القرار الاستثماري بغية العمل على تفعيلها وتدعيمها، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين متغيرات الدراسة من جهة والحجم الكلي للاستثمار من جهة أخرى.

فروض البحث:

- توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الكلي.
- توجد علاقة طردية بين حجم الإعانات الحكومية المقدمة والاستثمار الكلي.
- توجد علاقة عكسية بين الضرائب على الدخل والاستثمار الكلي.
- توجد علاقة طردية بين إجمالي الواردات والاستثمار الكلي.
- توجد علاقة طردية بين حجم الصادرات والاستثمار الكلي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي،كما تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج spssلإيجاد النموذج الأفضل الذي يربط بين متغيرات الدراسة من جهة والحجم الكلي للاستثمار من جهة أخرى، وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء وغيرها من المؤسسات المحلية والدولية خلال الفترة (1980-2010).

النتائج والمناقشة:

أولاً: الدور الاقتصادي للدولة:

لقد مر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، اختلفت باختلاف الفترة الزمنية وباختلاف الإمكانيات المالية والمؤسسية للدول، وبصفة عامة يمكن القول بأن الاتجاه العام كان لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لما توافر لها من إمكانيات مالية ومؤسسية وتكنولوجيه ساعدتها على المزيد من السيطرة على الحياة الاقتصادية. وفي نفس الوقت فقد ساهمت المذاهب الاشتراكية على زيادة دور الدولة، كما ساعد استقلال عدد كبير من الدول الفقيرة وتحملها مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى توسع هذا الدور في عدد كبير من الدول النامية[1]، ويمكن التمييز بين المراحل التالية التي مر بها موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد:

الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي: وقد ساد مفهوم الدولة الحارسة، في ظل سيادة أفكار النظريات الاقتصادية التقليدية التي كانت تُبنى على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة إلا من أجل حماية أسس هذا النظام الذي يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية للأفراد.

الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي: اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة وانتشر عوضاً عنه مفهوم الدولة المتدخلة خاصةً بعد حصول الكساد الكبير(1929-1933)، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي كينز خلال الثلاثينات من القرن الماضي، ولقد جاءت أفكار كينز معاكسة تماماً لأفكار الكلاسيك[2]،حيث قامت النظرية الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق إقامة بعض المشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي من الركود وذلك من خلال الإنفاق باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي[3]،ويرى أنصار التدخل الحكومي أن هذا التدخل ضروري للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي وضمان الاستخدام الكفؤ للموارد الاقتصادية عن طريق ما تحدثه النفقات العامة والإيرادات العامة من آثار تضمن توجيه الموارد نحو القطاعات والنشاطات الاقتصادية المرغوب فيها[4]،وهكذا فإن وظيفة الدولة تغيرت ليصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى وظائفها التقليدية كالأمن والحماية.

أما فيما يتعلق بآلية تدخل الدولة في الاقتصاد، فبالإضافة إلى الدور المباشر الذي يمكن للدولة ممارسته من خلال القطاع العام، تعتبر السياسات الاقتصادية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، والتي تشمل كل القواعد والأدوات التي تستخدمها السلطات العامة بهدف توجيه النشاط الاقتصادي[5] كما يعرفها البعض بأنها كل مايتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف[6] في حين أن المعنى الضيق

للسياسة الاقتصادية قد يشمل على جانب أو أكثر من السياسات مثل السياستين المالية والنقدية فهي تقوم من خلالهما بالرقابة المباشرة على المتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي ومنها الاستثمار والصادرات والواردات والإنتاج[7].

1-1-السياسة المالية:

تعتبر من أهم مكونات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق العديد من الأهداف من أهمها تحقيق التوازن الاقتصادي العام والتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية وخاصةً الاستثمار، والعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وغيرها من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ويمكن تعريف **السياسة المالية** بأنها: الوسائل المالية التي تستخدمها الحكومة للتأثير على حجم الطلب الكلي والتأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل القومي[8].

أدوات السياسة المالية:

1-1-1-الإنفاق الحكومي: يمكن تعريف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام[9] ، ويرتبط تطور دور النفقة مع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فلم تعد النفقة محايدة (النظرة الكلاسيكية)، بل لها دور إيجابي (النظرة الحديثة)، يمكن للدولة من خلالها تحقيق أهداف معينة وإحداث آثار محددة.

الآثار الاقتصادية للإنفاق العام: يمكن إيجاز هذه الآثار بالتالي[10]:

1. أثر الإنفاق العام في الإنتاج القومي: من المعلوم أن الإنفاق العام ينقسم إلى إنفاق عام رأسمالي (استثماري أو إنتاجي) وإنفاق عام استهلاكي(جاري). ويؤدي الإنفاق العام الاستثماري إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت (الأجور والمرتبات) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلاً عن زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة .كما أن الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضاً إلى زيادة المقدرة الإنتاجية (وعلى سبيل المثال، يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، والتدريب الفني للعمال، إلى الارتقاء بمستوى العمالة، مما يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية)، فضلاً عن إسهامها في زيادة الناتج القومي الجاري .كما تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تُعطى للمشروعات الخاصة والعامة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات، مما يؤثر في زيادة مقدرتها الإنتاجية .

2. أثر الإنفاق العام في الاستهلاك القومي: يؤثر الإنفاق العام في الاستهلاك بطريق مباشر من خلال ما قد يحدث من زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية بسبب هذا الإنفاق .ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام في الاستهلاك القومي من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع و الخدمات،[11] هذا بالإضافة إلى الإنفاق الذي تقوم به الحكومة سواء كان الغاية منه شراء سلع استهلاكية(مثل برامج الرعاية الصحية والتعليم وغيرها) أو القيام باستثمارات حكومية(بناء الطرق والجسور والمطارات وغيرها)،هذا الإنفاق بمجمله يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي يشجع تالياً على الاستثمار.

وفي سورية يلاحظ ازدياد حجم النفقات العامة لتصل إلى (754)مليار ليرة سورية عام 2010 بعد أن كان الإنفاق الكلي (28.9)مليار عام 1980وذلك لأسباب عدة أهمها تطور الفكر الاقتصادي، فاعتماد الدولة للنظام الاشتراكي كنظام اقتصادي ومن ثم اقتصاد السوق الاجتماعي، وقيام الدولة بدور هام للحفاظ على التوازن الاقتصادي وظهور الدولة المتدخلة والمنتجة في نفس الوقت واتساع القطاع العام كل ذلك أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة،

بالإضافة إلى التزايد السكاني الكبير حيث ازداد عدد السكان من حوالي(12)مليون نسمة عام 1990 إلى ما يزيد على (24)مليون نسمة عام 2010 وهذا ما يستدعي بالضرورة ازدياد حجم النفقات العامة لمواجهة الحاجات العامة المتزايدة بازدياد السكان، بالإضافة إلى موجات الانخفاض في قيمة الليرة السورية، وخاصةً خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، ويلاحظ في هذا الإطار أيضاً ازدياد نسبة الإنفاق الحكومي الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام وخاصةً بعد صدور القانون رقم 10 لعام 1991 والهادف لتشجيع الاستثمار حيث ازدادت نسبة الإنفاق الاستثماري من (32.09%) لعام 1991 لتصل أعلى نسبه لها عام 2002 حيث بلغت (51.63%) من إجمالي الإنفاق العام ثم تراجعت إلى (43.37%) عام 2010، أما فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي الجاري فيلاحظ ازدياد نسبته من(50.48%) لعام 1980 ليصل أعلى مستوى له عام 1991 بنسبة (67.91%) ليسجل عام 2010 نسبة (56.63%) كما يلاحظ أن نسبة الإنفاق الحكومي الجاري طيلة فترة الدراسة لم تنخفض عن (48%) وسجلت نسبة وسطية من الإنفاق الكلي خلال الفترة المدروسة بلغت (55.06%) مقابل (44.94%) للإنفاق الحكومي الاستثماري[12] .

1-1-2-إجمالي الضرائب والرسوم: يمكن تعريف الضريبة على أنها "اقتطاع نقدي من دخول وثروات أفراد المجتمع تقوم به الدولة جبراً من أجل تحقيق الخدمات العامة التي تقدمها الدولة دون أن يكون هناك عائد مباشر للفرد"[13].

الأهداف الاقتصادية للضريبة:

كان التقليديون يرون أن الهدف الأساسي للضريبة هو الهدف المالي، ويعدون أن الآثار الاقتصادية للضريبة هي ثانوية تترتب بطريقة غير إرادية. أما أنصار النظرية المالية الحديثة فقد نادوا باختفاء مبدأ حياد الضريبة وضرورة اعتبار الضريبة أداة مهمة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الأدوات المالية الأخرى، ويعتبر الموضوع المتعلق باستخدام الضريبة لتشجيع الاستثمار والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة أحد أهم الأهداف الاقتصادية للضريبة، حيث أصبحت الضريبة أداة فعالة في تنشيط وتحفيز الاستثمار أو تثبيطه، فقد تقوم السياسة المالية للدولة على منح الإعفاءات الضريبية كلياً أو جزئياً لأحد مجالات النشاط الاقتصادي وذلك بغية استقطاب رؤوس الأموال الخاصة إليه، إذا ما ارتأت الدولة النفع في مزاولة هذا النشاط على المجتمع من حيث تأمين فرص عمل جديدة ورفد السوق بالسلع التي يحتاجها، أو أن هذا النشاط يساهم في تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع، كما هو الحال عليه في سورية حيث تعفى الأنشطة الزراعية من الضريبة بالإضافة إلى المداخيل السياحية، وبالمقابل تعمل الضريبة على الحد من همة المستثمرين على الاتجاه نحو المشاريع التي لا ترغب الدولة في تنشيط الاستثمار فيها، أو مجالات العمل غير الضرورية لعملية التنمية مثل زيادة الضرائب على الدخول المتأتية من المضاربات[14].

ويلاحظ أن النظام الضريبي السوري يتميز بمجموعة من الخصائص أهمها:

1-انخفاض معدل الاستقطاع الضريبي: حيث لاتتجاوز نسبة الاقتطاع الضريبي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي كمعدل وسطي خلال فترة الدراسة (10.03%)، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة أهمها ضعف مستوى الدخل الفردي والاعتماد على القطاع الزراعي وضعف كفاءة الإدارة الضريبية.[15]

2-التوسع في الإعفاءات الضريبية: فالمشرع الضريبي قام بمنح العديد من الإعفاءات الضريبية حتى وصلت نسبة هذه الإعفاءات (50%-60%) من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي انعكس سلباً على الحصيلة الضريبية، وأهم هذه الإعفاءات هي الإعفاءات المقدمة للقطاع الزراعي وذلك بهدف تشجيع التصدير وخفض تكاليف الإنتاج،

بالإضافة إلى الإعفاءات التي تضمنها القانون رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته من إعفاءات من ضرائب الدخل وضرائب ريع العقارات لمدد وصلت لحدود التسع سنوات بهدف جذب الاستثمارات.[16]

3-انتشار ظاهرة التهرب الضريبي: والتي يعتبر من أهم أسبابها ارتفاع أسعار الضرائب، وضعف الوعي الضريبي، والإدارة الضريبية الضعيفة الكفاءة والنزاهة والتي تساعد على التهرب الضريبي.[17]

1-1-3-الضرائب على الدخل: تحتل الضرائب على الدخل مكان الصدارة في كل النظم الضريبية للعالم أجمع حيث وجدت الدول في الضرائب على الدخل من الخصائص ما دفعها إلى الاعتماد عليها في تمويل نفقاتها بمورد مالي غزير الحصيلة متجدد الوعاء تتجاوب إجراءات ربطه وتحصيله مع عديد من مستويات الكفاءة الإدارية كما وجدت فيها من الصفات ما يجعلها سهلة التقبل لدى الممولين وكذلك فقد وجدت للضرائب على الدخل من المميزات ما جعلها أداة طيعة من أدوات السياسة المالية لتحقيق أهداف المجتمع[18]، وتعد الضرائب على الدخل من أهم الضرائب في النظام الضريبي السوري وقد ارتفعت حصيلة هذه الضرائب من(13.868)مليار عام 1990 إلى(155.2)مليار عام 2010، كما يلاحظ أن نسبة هذه الضرائب قد وصلت إلى(75%) من إجمالي الضرائب والرسوم لعام(2002) الأمر الذي يبرز الدور الهام لهذا النوع من الضرائب[19]، وتتضمن الضرائب على الدخل في النظام الضريبي السوري كلاً من[20]: ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية وضريبة دخل الرواتب والأجور وضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة.

الآثار الاقتصادية للضريبة على الدخل:

للضرائب على الدخل العديد من الآثار الاقتصادية فارتفاع الضريبة على دخل الأفراد مثلاً سوف يؤدي إلى حدوث انخفاض في الدخل المتاح لديهم والمعد للاستهلاك أو الادخار، وإذا كان الفرد يقوم بإنفاق دخله على الاستهلاك، وما يتبقى منه يدخره (إذا كان دخله يسمح بذلك) فرفع الضريبة سيكون من أول ضحاياها الادخار وليس الإنفاق، وذلك على اعتبار أن الإنفاق على الاستهلاك يتميز في علاقته بالادخار بمرونة معدومة نسبياً، إذ ليس من المنطق أن يقوم الفرد بإنقاص إنفاقه على الاستهلاك-وخاصةً الإنفاق الضروري-مقابل أن يحتفظ برصيده من المدخرات، هذا الانخفاض بالادخار سوف يعني انخفاض في حجم الاستثمارات المقابلة وبالتالي أيضاً انخفاض مستوى الدخل[21]، بينما نجد أن تخفيض الضرائب على الدخل سوف يزيد من الدخل الممكن التصرف فيه لدى الناس، الأمر الذي يعني زيادة الإنفاق الاستهلاكي بقدر مساوٍ للتغير في الدخل الممكن التصرف فيه مضروباً بالميل الحدي للاستهلاك، هذه الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي تعني زيادة الطلب الفعلي وبالتالي زيادة دخول أصحاب المشاريع مما يحفز نحو إقامة المزيد من الاستثمارات[22].

ومن الجدير بالذكر أن العلاقة بين الضرائب على الدخل ونمو الاستثمارات دفعت بالعديد من كتاب وعلماء المالية العامة للقول بعدم اتجاه الدول للتوسع في زيادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية إلا بعد أن تكون هذه الدول قد وصلت إلى مرحلة لابأس بها من التنمية الاقتصادية، إذ يتفق هؤلاء العلماء والكتاب والمختصين أن ظروف التنمية تقضي بتخفيض سعر الضرائب المفروضة على المشروعات الصناعية الهامة لتنمية الاقتصاد الوطني[23].

1-1-4-الإعانات الحكومية: يمكن تعريف الإعانات بأنها مساعدة أو دعم يُقَدَّمان نقداً أو عيناً أو على نحوٍ آخر. ولا يتوقع المانح بمقابل ذلك أي عائد أو تعويض. وتكون الدولة على الأغلب هي الطرف المانح في حين يكون الطرف الآخر، فئات اجتماعية معينة تستفيد من الإعانات لتحسين وضعها المعاشي والحيوي، وفروعاً اقتصادية معينة،

أو مناطق وأقاليم، أو بعض البرامج والمشروعات التي تقدم لها الإعانات من أجل تطوير وضعها وتمكينها من مواجهة بعض الأوضاع الاستثنائية[24].

ويمكن تقسيم هذه الإعانات إلى ثلاثة أنواع[25] هي الإعانات الإدارية (ويقصد بالإعانات الإدارية المبالغ التي تدرجها الدولة في ميزانيتها بقصد معاونة الهيئات الإدارية المحلية والمؤسسات العامة على القيام بأعمالها)، والإعانات الاقتصادية (حيث تتدخل الدولة في بعض الأحيان بطريق منح الإعانات للتأثير في الأسعار، فتلزم منتجي بعض السلع ببيعها بسعر معين على أن تقوم بتعويضهم بدفع الفرق بين هذا السعر وبين الثمن الذي يغطي نفقاتهم ويضمن لهم ربحاً مناسباً، كما قد تقرر الدولة منح إعانات لبعض المشروعات الاقتصادية حتى تعينها على تجاوز فترة أزمة وقتية أو على إمكان الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية، كالإعانات المقدمة لشركات الغزل والنسيج، وإعانات التصدير وخاصةً تصدير المنتجات الزراعية وغيرها من الإعانات المقدمة لمختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية)، والإعانات الاجتماعية (وأهمها إعانات الضمان أو التأمين الصحي، الإعانات الممنوحة للهيئات الخاصة التي تقوم بخدمات اجتماعية مثل الإعانات الممنوحة للجمعيات الخيرية وغيرها).

وفي سورية يلاحظ ازدياد حجم الإعانات حيث ارتفعت من (4.6) مليار عام 1980 إلى (11.5) مليار عام 1990 ووصلت قيمة الإعانات إلى(447.2) مليار لعام 2008 ثم تراجعت إلى (201) مليار عام 2010، كما يلاحظ اختلاف معدل نمو هذه الإعانات من سنة لأخرى فبينما يلاحظ زيادة في معدل نموها وصلت لأكثر من 107% لعام 2004 نجد أنها عانت من تراجع في بعض السنوات في معدل النمو لينخفض نصيب المعونات المقررة لعام 2009 إلى(120.9) مليار بعد أن كانت(447.2) مليار لعام 2008 وعموماً يلاحظ ازدياد في حجم الإعانات المقررة خاصةً بعد عام 2003 [26].

1-2-السياسة النقدية:

يمكن أن نعرف السياسة النقدية بأنها: عبارة عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم بالعرض النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية "الإنتاج-الاستهلاك-الاستثمار-الادخار-الأسعار والعمالة..."للوصول إلى الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، فهي تذهب وتمتد لخلق تدابير متوازنة ومتناسقة ومتكاملة، تسعى في محصلتها النهائية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العليا[27] ،وتسعى السياسة النقدية مستعينةً بأدواتها المختلفة إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها[28]:

- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ عن التغير في المستوى العام للأسعار.
- المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية والاجتماعية في البلدان النامية.
- زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي و توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي.
- جمع وتعبئة المدخرات المحلية وتوفيرها بالشكل المناسب لتطوير الاستثمار.

أدوات السياسة النقدية:

1-2-1-الائتمان المصرفي: يمكن أن يعرف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما (سواء أكان هذا الشخص طبيعي أم اعتباري) حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه وذلك لفترة زمنية محددة يتفق

عليها الطرفان، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والمصاريف.

أهمية الائتمان المصرفي: يشار إلى الائتمان في بعض الأحيان على أنه الوقود الذي يحرك عجلة الاقتصاد من خلال تمويل خطة التنمية الاقتصادية القومية حيث يكون التمويل لغرض محدد ومواكب لسياسة الدولة وذلك بتوفير الأموال اللازمة لكافة القطاعات الاقتصادية.[29]

وهذا ما أكده شو(Shaw) وميكنون(Mackinon) اللذين يعتبران أن للسياسة التمويلية دور هام في التأثير على عمليتي النمو والتنمية وأن أي نقص في هذا التمويل يمثل عائقاً أمام النمو الاقتصادي وينجم عنه آثار سلبية على عملية الإنتاج واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وبهذا فإن توفير هذا التمويل والتوسع فيه يدعم النمو والتنمية الاقتصاديين.[30]

ولكن من جانب آخر يعتبر الائتمان المصرفي أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، فحالة الانكماش الائتماني تؤدي إلى كساد وتقلص النشاط الاستثماري، كذلك صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها مما يحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحالة الإفراط الائتماني قد تؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين تسبب آثاراً اقتصادية غاية في الخطورة يصعب في كثير من الأحيان معالجة تلك الاختلالات عندما تحدث في هيكل الاقتصاد لذلك يجب أن يكون الائتمان متوازناً وملبياً للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية[31].

وفي سورية نلاحظ زيادة في قيم الائتمان الممنوح ليصل(1211.9)مليار لعام 2010،ويلاحظ أن أغلب الائتمان الممنوح كان للقطاع العام وخاصةً خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي حيث لم يحظ القطاع الخاص إلا بقدر قليل منها، فمثلاً كان حجم الائتمان المقدم للقطاع العام لعام 1990 (59.1335) مليار بينما كان للقطاع الخاص (13.2396) مليار فقط، ولكن يلاحظ بعد عام 2003 ازدياد كبير في حجم الائتمانات الممنوحة وازدياد نصيب القطاع الخاص منها بشكل كبير حيث حصل القطاع الخاص لعام 2005على(222.528) مليار مقابل (309.794) للقطاع العام، لتصل عام 2010 (620.846)مليار للقطاع الخاص مقابل (692.099)مليار للقطاع العام.[32]

1-2-2-العرض النقدي(M2): يعرف الاقتصادي دالاس بيترسون عرض النقود بأنه[33] مجموع المطاليب الموجودة التي تستعمل كواسطة للتبادل في لحظة زمنية معينة. وهو يشدد على كلمة موجودة باعتبار أن عرض النقود يجب أن يكون في حيازة الأشخاص ومؤسسات الاقتصاد ويعتبر أن النقود لا توجد إلا إذا دخلت في الحيازة، والهدف من ذلك هو التمييز بين الكمية الموجودة من النقود في حيازة الأفراد والمؤسسات والتي تشكل عرض النقود في لحظة زمنية معينة، وبين الكمية التي يرغب الأفراد والمؤسسات في حيازتها في تلك اللحظة والتي تشكل الطلب على النقود.

وعلى الرغم من اختلاف آراء ووجهات نظر النظريات الاقتصادية حول تأثير العرض النقدي على النشاط الاقتصادي، إلا أن هذه النظريات تتفق في النهاية على أن العرض النقدي يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد، ويمكن التمييز في هذا الصدد بين النظريات التالية[34]:

- النظرية الكلاسيكية:حيث ترى هذه النظرية أن تغيرات عرض النقد تؤثر على المتغيرات الاسمية وليس على المتغيرات الحقيقية، ولذلك فإن مستوى الإنتاج كمتغير حقيقي لايتأثر في الفترة الطويلة بزيادة عرض النقود وهذا ما يسمى ب"حيادية النقود".

● النظرية الكينزية: حيث ترى هذه النظرية بأن السياسة النقدية تؤثر على النشاط الاقتصادي، ويوجد علاقة إيجابية بين عرض النقد والنشاط الاقتصادي، وإن كان عرض النقود وفقاً لكينز متغير خارجي بمعنى أن الكمية المعروضة من النقود تتحدد من قبل البنك المركزي.

وفي سورية شهد العرض النقدي توسعاً كبيراً وملحوظاً خلال الفترة 1980-2010 فازداد حوالي(86)مرة، مسجلاً نسبة نمو سنوية بلغ متوسطها (16.16%)خلال الفترة المشار إليها حيث ارتفع من (23.7)مليار ليرة في عام 1980 إلى (2041.04)مليار ليرة لعام 2010، وكان ذلك نتيجة الظروف التي يعيشها الاقتصاد الوطني والتي كانت تتطلب زيادة الإصدار النقدي لتمويل العجز المالي المستمر الذي عانى منه الوضع المالي للدولة المتمثل بعدم قدرة الضرائب والرسوم وفوائض القطاع العام الاقتصادي على تغطية حاجات الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة والذي يتزايد سنه بعد أخرى نتيجة أعباء الدفاع الوطني الكبيرة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى لجوء الدولة إلى الاستدانة من المصرف المركزي لتمويل عجز الموازنة بموجب سندات تضعها في التغطية تصدر على أساسها النقود لتغطية ذلك العجز.

1-2-3-الادخار الكلي: يعرف الادخار بأنه الفارق بين مجموع الدخول في مرحلة معينة أو عند مستوى معين أو حتى في قطاع معين وبين الإنفاق على الاستهلاك في هذه المرحلة أو عند هذا المستوى من الإنفاق أو في هذا القطاع.

وهكذا فإن الادخار الكلي هو ذلك الجزء المقتطع من الناتج القومي والذي لم ينفق على الأغراض الاستهلاكية الجارية، ليكوّن الادخار القومي، وعند هذا المستوى يكون الادخار الكلي بمثابة تيار أو تدفق مرتبط بالمستوى الكلي للاقتصاد، وهو يمثل ادخار مجمل القطاعات الاقتصادية للاقتصاد[35].

وقد اختلفت النظريات الاقتصادية في نوع العلاقة الموجودة بين الادخار والاستثمار[36]:

● الاقتصاديون الكلاسيك يؤسسون رؤيتهم للعلاقة بين الادخار والاستثمار على ماذكره آدم سميث من أن كل مايدخر سنوياً فإنه كذلك يستثمر سنوياً. وينظر الكلاسيكيون إلى الادخار على أنه صورة أخرى من صور الإنفاق على شراء سلع الاستثمار. أي أن كل ادخار يتحول بالضرورة إلى استثمار، بحيث لايمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي، أي أن الدخل القومي يتم إنفاقه بالكامل[37].

● الفكر الاقتصادي الكينزي: اعتبر كينز الادخار دالة في الدخل لا في سعر الفائدة، وأن الأشخاص الذين يقومون بالادخار هم ليسوا نفس الأشخاص الذين يقومون بالاستثمار، كما لايرى أن زيادة الادخار ستؤدي إلى خفض معدلات الفائدة فزيادة الاستثمار لأنه يعتبر أن معدل الفائدة يتحدد بطلب النقود وعرضها، كما أن زيادة الاستثمار تتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال، أي مقدار الأرباح التي تحققها الأموال المستثمرة ومعدل الفائدة. ويرى كينز أن الادخار والاستثمار يكونان وبالضرورة مقدارين متساويين، ذلك لأنه بالنسبة لجماعة معينة ليس الادخار والاستثمار سوى مظهرين مختلفين لشيء واحد، وركز على الدخل كعامل أساسي في تحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار، فنقص الاستثمار يؤدي إلى نقص الدخل، وبالتالي نقص الادخار، مما يجعله يتعادل مع الاستثمار.

ومن الجدير بالذكر أن موضوع الادخار قد لقي اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين في العقود الأخيرة، ويتفق جميع الاقتصاديين أن الاقتصاديات التي سجلت ارتفاع في مستوى الادخار من الناتج المحلي الإجمالي حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، لذلك فإن عملية البحث في فهم الأسباب التي تقف وراء زيادة معدلات نمو الادخار والعوامل المؤثرة فيها وأهمية السياسات الاقتصادية في تحسين وضعية الادخار من المواضيع التي لقيت اهتماماً واسعاً

خلال الفترة الأخيرة، ويلاحظ توجه الاقتصاديين في الدول النامية مؤخراً إلى التأكيد على ضرورة الاعتماد بشكل أساسي على الموارد الذاتية في عملية التنمية وذلك عن طريق توفير قنوات وآليات لامتصاص المدخرات المحلية[38].

وفي سورية يلاحظ أن حجم الادخار قد تضاعف حوالي (109) مرة منذ عام 1980 حتى 2010 مسجلاً نسبة نمو سنوية بلغ متوسطها (30.21%)، ويلاحظ أن معدل النمو الوسطي للادخار الكلي خلال فترة الثمانينات بلغ(51.17%)، بينما تراجع في التسعينات إلى(21.8%) على الرغم من ثبات سعر الفائدة آنذاك الأمر الذي يؤكد على غياب دور سعر الفائدة كعامل مؤثر على حجم الادخار، كذلك نلاحظ ازدياد نسبة الادخار الكلي من الناتج المحلي الإجمالي فارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي من (10.99%) عام 1980 إلى (15.81%) عام 2000 ليصل أعلى نسبه له عام 2008بنسبة (28.06%) وسجل عام 2010 نسبة (22.14%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويبدو هذا التحسن واضحاً خلال الفترة(2000–2010) وهي الفترة التي تميزت بالانفتاح الاقتصادي وصدور العديد من التشريعات الهادفة لتحسين بيئة الأعمال، ومن أهمها المرسوم الخاص بإحداث سوق دمشق للأوراق المالية وإحداث سوق الأوراق المالية الحكومية[39].

ثانياً: المحددات الاقتصادية الأخرى المؤثرة على القرار الاستثماري:

تتعدد العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري من حيث حجمه وطبيعته ومدته وموقعه وشكله لتشمل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية، ويعبر عن هذه المتغيرات بما يعرف بالبيئة الاستثمارية التي تشكل في مجملها بيئة طاردة أو محفزة للاستثمار من خلال ما توفره من مردود مالي وحماية للمستثمر، فبالإضافة إلى المحددات السابقة للقرار الاستثماري والتي تحدثنا عنها توجد محددات أخرى تلعب دوراً هاماً في عملية اتخاذ القرار الاستثماري ومنها حجم السوق والطلب المحلي، التبادل التجاري (حركة الاستيراد والتصدير)[40].

2–1–حجم السوق والطلب المحلي: يعد هذا العامل من العوامل الهامة المؤثرة على القرار الاستثماري، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية نصيب الفرد من الدخل القومي وحجم الاستهلاك الخاص.

لقد تبين من خلال العديد من الدراسات وجود علاقة ارتباط قوية بين حجم الاستهلاك الخاص وبين حجم الاستثمار المتدفق إلى الدولة، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.[41]

وفي سورية نلاحظ تطور نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث ارتفع ليبلغ حوالي(126649) ليرة سورية لعام 2010 بعد أن كان(50370) ليرة لعام 2000 أي بزيادة بلغت أكثر من(251.4%)عن عام 2000، وهو ما انعكس على قدرة الأفراد الشرائية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال تطور حجم الاستهلاك الخاص في سورية حيث ارتفع حجم الاستهلاك الخاص من(573.439) مليار ليرة لعام 2000 ليبلغ (1691.479) مليار لعام 2010، ويلاحظ أن نسبة الاستهلاك الخاص من الاستهلاك الكلي لم تنخفض عن(81%) منذ عام 1987، كما يلاحظ أن نسبة الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الإجمالي لم تنخفض عن (56%) طيلة فترة الدراسة وسجلت نسبة وسطية للفترة المدروسة بلغت (66.99%).[42]

2–2–التبادل التجاري (حركة الاستيراد والتصدير): تلعب التجارة الدولية دوراً مهماً في دعم الاقتصاديات الوطنية في الدول النامية والدول المتقدمة من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيطة الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، ومن خلال تخفيف حدة المصاعب المواكبة لظروف النمو غير

المتوازن الناشئة عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية، إلى الحد الذي أصبح فيه الاعتقاد سائداً أن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي، وإلغاء القيود المفروضة على حرية التجارة وانسياب السلع والخدمات، ولقد تزايدت الدراسات الاقتصادية التي تؤكد أنه يمكن للبلدان خاصةً النامية منها تحقيق النمو الاقتصادي الذي يساهم في تحقيق التنمية بشكل يفوق ما يمكن أن يؤدي إليه حجم المعونة إذا تحسنت فرص نفاذها لأسواق التصدير وقامت بإصلاحات ضرورية في سياستها التجارية.[43]

- **أثر الصادرات على الحجم الكلي للاستثمار:**

تعد الصادرات القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، ويشتمل الفكر الاقتصادي على العديد من الآراء التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة من بين مقومات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الاستثمار أهم محدداته، ومن الفوائد التي تعود على التنمية الاقتصادية من جراء زيادة الصادرات أنه من خلال تنمية الصادرات يمكن للدول النامية أن تزيد من طاقة الاستيراد لديها، كما يمكن لها الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعتها الوطنية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية، كما أن تشجيع الصادرات يؤدي إلى الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية، وبذلك يمكن أن يؤدي تشجيع الصادرات إلى تدعيم التخصص وإلى زيادة الإنتاجية، أيضاً فإن تشجيع الصادرات يعمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية وهذا يؤدي إلى الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير.

إن التوسع في التصدير يؤدي إلى تنشيط الاستهلاك المحلي، لأن ارتفاع دخول المستهلكين يزيد من الطلب على السلع الأجنبية، وبذلك ينشط المنتجون لتقليد المنتجات الأجنبية. ومن خلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز لاستثمارات جديدة محلية وأجنبية وتتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة، كما يمكن لزيادة الصادرات أن تسهم وبنشاط وفعالية في تحسين عملية نقل التكنولوجيا وبالطرق المختلفة، سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية أو المعدات الرأسمالية.

وتتفاعل جميع العوامل المذكورة أعلاه بقوة نحو القيام بالمزيد من الاستثمارات وتشجيع النشاط الاستثماري[44]، وفي سورية اتسمت السياسة التجارية منذ الخمسينات باتجاه الدولة إلى التدخل في التجارة الخارجية مع اختلاف مدى وشكل هذا التدخل في الفترات الاقتصادية المختلفة تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها سورية منذ الاستقلال وحتى الآن، وتتميز سياسة التصدير في سورية بكون عمليات التصدير لاتخضع لإجازة مسبقة إلا لمواد محددة، كما يسمح للمصدرين بالاحتفاظ بكامل القطع الناجم عن التصدير لسلع الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية والألبسة، ونسبة(75%) لباقي السلع، كما تم إقامة المناطق الحرة والسماح بالإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير، وعقدت العديد من اتفاقيات التبادل التجاري مع العديد من الدول كل ذلك كان هدفه فتح المجال واسعاً لنفاذ المنتجات السورية إلى العالم بهدف تشجيع الاستثمارات المحلية[45]، وهو ما انعكس على واقع الصادرات السورية حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الصادرات السورية من الناتج المحلي الإجمالي من(18.23%) عام 1980 إلى (28.34%) عام 1990 ثم (36.12%) عام 2000 وسجلت أعلى نسبه عام 2005 حيث بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (41.04%) وسجلت عام 2010 نسبة (32.66%) وهو مايدل على التحسن الواضح الذي شهدته الصادرات السورية[46].

• أثر الواردات على الحجم الكلي للاستثمار:

تشكل المستوردات إحدى الأدوات الهامة للتنمية، فهي وسيلة الاقتصاد الوطني لتأمين الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية والسلع الإنتاجية غير المتوفرة محلياً، كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي فهي تساهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية من حيث التموين بالمواد والسلع الصناعية وكذلك السلع الاستهلاكية وهذا بهدف زيادة وتوسيع الإنتاج وتوزيعه[47].

وفي سورية يلاحظ أن السياسة التجارية المتبعة في المرحلة السابقة والهادفة إلى الحد من الاستيراد أدت إلى نقص مستلزمات الإنتاج، وخاصة في النصف الأول من الثمانينات نتيجة لنقص النقد الأجنبي اللازم للاستيراد. لذلك فقد وضعت السياسة الاستيرادية لاحقاً في مقدمة أولوياتها ضرورة تأمين استيراد المواد الأولية اللازمة لتشغيل الصناعة وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين، من خلال التخلي عن مهمة النقد الأجنبي اللازم لتمويل استيراد القطاع الخاص، حيث سمح للقطاع الخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية لتشغيل معامله واحتياجاتها بطرقه الخاصه، كما سمح للقطاع العام باستيراد مستلزمات مصانعه من خلال حصيلة صادراته وكانت هذه نقطة البداية في إضعاف الرقابة على النقد الأجنبي[48].

كما اتجهت السياسة التجارية إلى تخفيض القيود المفروضة على استيراد السلع بالإضافة إلى السماح باستيراد الكثير من السلع التي كان استيرادها ممنوعاً، ومع صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 تم استثناء المشاريع الجديدة من أحكام منع أو حصر وتقييد الاستيراد المباشر من بلد المنشأ ومن أحكام أنظمة النقد الأجنبي والسماح لها باستيراد جميع احتياجاتها معفاة من الرسوم الجمركية[49].

وبعد عام 2000 شهدت الرسوم الجمركية تخفيضاً كبيراً بعد أن صدرت التعريفة الجمركية المتناسقة السورية بموجب المرسوم رقم/265/ لعام 2001، وواكبت عملية ترشيد التعريفة صدور العديد من المراسيم لتعديل نسب الرسوم وفق متطلبات السوق المحلية والمصلحة العامة كان آخرها المرسوم رقم 212 لعام 2010 الذي عدل الرسوم الجمركية لبعض المنتجات والسلع، كما تم إزالة القيود المفروضة على القطع بتسهيل حصول التجار والمستثمرين عليه من مصادر رسمية خلال الفترة الماضية[50].

ثالثاً: بناء النموذج القياسي المتعدد للاستثمار الكلي:

3-1:متغيرات الدراسة:

3-1-1:المتغيرات المستقلة:

3-1-1-1:متغيرات السياسة المالية: الإنفاق الحكومي الجاري(curr)، الإنفاق الحكومي الاستثماري(capit)، إجمالي الضرائب والرسوم(tax)، الضريبة الجارية على الدخل(incometax)، الإعانات الحكومية(subsidies).

3-1-1-2:متغيرات السياسة النقدية: حجم الائتمان الممنوح(credit)، العرض النقدي(M2)، الادخار(saving).

3-1-1-3:متغيرات أخرى: الاستهلاك الخاص(private)، نصيب الفرد من الدخل القومي(percapita)، إجمالي الصادرات(expo)، إجمالي الواردات(import).

3-1-2:المتغير التابع: الاستثمار الكلي(invest).

مصادر البيانات:سنعتمد البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء والمنشورة في المجموعات الاحصائية، ونظراً لأن الأرقام الثابتة فيها غير محسوبة اعتماداً على سنة أساس واحدة خلال فترة الدراسة(1980-2010)، لذلك أخذنا الأرقام الجارية وقمنا بتكميشها باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك على أساس سنة أساس (100=2005)[A].

3-2:شروط طريقة المربعات الصغرى(OLS)[51]:

1. اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي:

يشار إلى أن الفروض الإحصائية لهذا الشرط هي:

الفرض العدمي(H0): البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

الفرض البديل(H1): البواقي لاتتبع التوزيع الطبيعي

يتم دراسة التوزيع الاحتمالي للبواقي إما بيانياً أو باستخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov)واختبار (Shapiro-Wilk)

2. الاستقلال الذاتي للبواقي:

يشار إلى أن الفروض الإحصائية لهذا الشرط هي:

الفرض العدمي(H0): يوجد استقلال بين البواقي(لايوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)

الفرض البديل(H1): لا يوجد استقلال بين البواقي(يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)

يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي من خلال اختبار Durbin-Watson Test

3. اختبار تجانس البواقي(اختبار ثبات التباين):

يتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات تباين الأخطاء بيانياً من خلال فحص شكل انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع، والتي يجب أن تأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر دون رصد نمط أو شكل معين لتباين هذه البواقي.

4. عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية[52]: يتم التأكد من هذا الشرط بإحدى الطريقتين إما من خلال محدد مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية، أو من خلال الاعتماد على معامل تضخم التباين(VIF)لكل من المتغيرات المستقلة والذي يجب أن لايزيد عن 10 لأي من المتغيرات المستقلة.

عند قياس العلاقة بين المتغيرات السابقة كل على حده والاستثمار الكلي لم يتمكن أي متغير من تفسير هذه العلاقة منفرداً ولوحظ وجود مشاكل في النموذج، الأمر الذي يؤكد على ضرورة البحث عن نموذج متعدد لتفسير العلاقة مع الاستثمار الكلي، وعند القيام بإدخال هذه المتغيرات جميعها إلى برنامج spss وإجراء اختبارات طريقة ال ols للتوصل إلى النموذج الأفضل تم التوصل إلى النموذج التالي والذي ضم خمسة متغيرات هي متغير الإنفاق الحكومي الاستثماري(capit) ومتغير الضرائب على الدخل(incometax) ومتغير إجمالي الواردات(import) ومتغير إجمالي الصادرات(expo) ومتغير الإعانات الحكومية المقدمة(subsidies)، حيث تمكن هذا النموذج من تحقيق شروط طريقة الols كافة.

[A] تم تحويل الأرقام من الأسعار الجارية للأسعار الثابتة باستخدام القانون التالي:الرقم بالأسعار الثابتة=[الرقم بالسعر الجاري لسنة المقارنة*الرقم القياسي لسعر المستهلك لسنة الأساس(100=2005)]÷الرقم القياسي لسعر المستهلك لسنة المقارنة.

الجدول رقم(1) المتغيرات المدخلة في النموذج وذلك بالأسعار الثابتة لعام 2005(مليون ل.س)

year	invest	capit	incometax	expo	import	subsidies
1980	215885.18	215098.11	22407.57	140441.84	273038.77	69702.43
1981	196860.30	175155.21	20541.50	130799.54	275670.52	47362.40
1982	183641.01	184552.94	25244.66	106450.18	190713.97	53369.66
1983	183464.32	194710.02	33794.40	101791.89	204851.72	61070.94
1984	173465.08	171241.28	41107.06	89792.79	173474.67	41289.33
1985	163770.25	159021.60	40091.64	81402.39	173253.15	45990.84
1986	134954.90	116255.12	38665.06	67684.91	133686.11	29458.81
1987	87557.97	66010.63	31802.59	75417.56	139331.90	13935.08
1988	72827.12	61305.69	27046.79	87453.07	135525.36	14550.29
1989	85034.46	54328.69	28170.43	157983.30	158149.30	16031.99
1990	93522.22	51190.23	29214.24	160189.59	157994.52	24192.12
1991	108218.01	52526.09	36490.14	146961.73	193140.70	16963.66
1992	149930.36	63109.33	32869.08	169876.39	243471.45	28725.63
1993	165256.04	94955.56	26164.85	177293.56	260252.19	23461.48
1994	202162.67	90618.80	32193.33	223102.67	306309.33	18386.67
1995	192003.95	91491.91	32676.87	218828.25	267452.77	22329.92
1996	186011.18	104337.86	34578.53	250795.03	300142.58	21966.47
1997	174052.84	121697.27	46826.02	270621.36	282152.93	25595.61
1998	183326.94	134973.48	52086.67	272334.95	275604.33	28864.69
1999	180131.26	142739.95	61347.71	310212.12	307091.29	32946.21
2000	190240.10	160877.51	70625.23	398190.13	321594.15	66838.51
2001	234481.13	190510.00	98029.82	425130.75	351311.09	52012.78
2002	244568.72	218009.48	121220.38	478793.84	384094.79	53728.67
2003	277893.38	236308.66	126889.91	387461.08	352952.18	54613.06
2004	294369.97	232707.77	123914.21	549538.87	511727.61	108525.47
2005	346737.00	180000.00	120295.00	618278.00	588876.00	182384.00
2006	337652.46	177224.39	120514.41	612101.25	552201.22	256162.86
2007	360510.85	225682.30	115290.41	682234.08	667926.00	288122.81
2008	308891.32	173821.04	96243.95	694938.03	678357.77	337976.87
2009	331599.24	201923.78	104618.55	537853.00	571631.54	88767.90
2010	407871.01	229990.15	109157.41	641280.77	634833.31	141386.97

وقد كانت نتائج التحليل باستخدام الانحدار الخطي المتعدد وبعد إدخال جميع المتغيرات في مستواها عند مستوى دلالة 5% على الشكل التالي علماً أن اختبار مدى كفاية حجم العينة قد أظهر أن KMO=0.664 وهذا يدل

على كفاية حجم العينة، حيث أن قيمة الاختبار يجب أن لاتقل عن 0.5 وكلما اقتربت من الواحد كان حجم العينة أفضل.

المتغير المستقل	المعلمة	إحصائية t	الاحتمالية	VIF
C	-6231.296	-0.510	0.614	
capit	0.376	3.939	0.001	2.863
incometax	0.453	1.468	0.155	11.994
expo	-0.242	-2.130	0.043	46.835
import	0.654	5.866	0.000	29.571
subsidies	-0.115	-1.461	0.156	3.606
R=0.980	R-square=0.961	Adjusted R square=0.953	DW=1.833	Prop=0.000

يلاحظ وجود ثلاث متغيرات معنوية هي متغيرات الإنفاق الحكومي الاستثماري ومتغير إجمالي الواردات ومتغير إجمالي الصادرات، ويلاحظ أن العلاقة كانت طردية بين متغير الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الكلي وهو مايعني تحقق الفرض الأول، كذلك يلاحظ أن العلاقة طردية مع إجمالي الواردات وبالتالي الفرض الرابع محقق، بينما كانت العلاقة عكسية مع إجمالي الصادرات وبالتالي الفرض الخامس غير محقق، ولوحظ أيضاً أن متغيري الإعانات الحكومية والضرائب على الدخل لم يكونا معنويين في النموذج وبالتالي الفرض الثاني والثالث غير محققين.

بالنسبة لشروط ال ols :

الشرط الأول: اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي:

من خلال اختبار (كلوموجروف–سمنروف)واختبار(شابيرو –ويليك) نلاحظ أن النتائج كانت كالتالي:

Tests of Normality

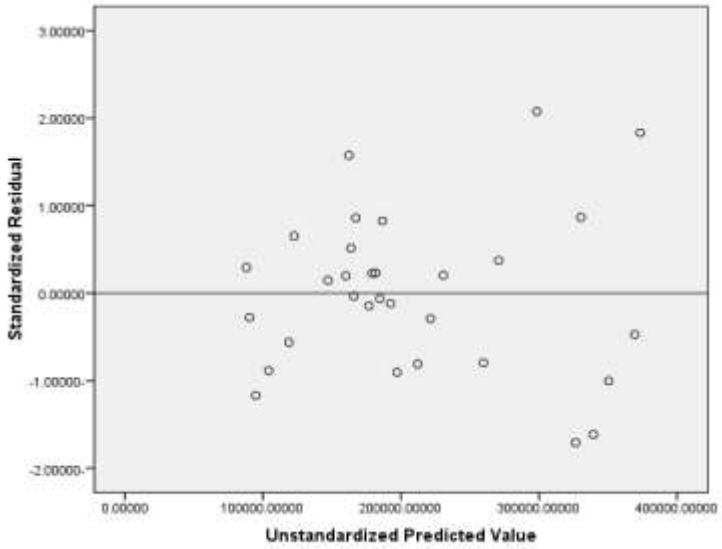
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.084	31	.200*	.976	31	.709
a. Lilliefors Significance Correction						
*. This is a lower bound of the true significance.						

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة .sig أكبر من مستوى المعنوية(0.05)في كلا الاختبارين وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي الشرط الأول محقق.

الشرط الثاني: الاستقلال الذاتي للبواقي:

من جدول معاملات التحديد والارتباط نجد أن قيمة إحصائية D–W=1.833 وعند n=31,k=5 نجد أن dl=1.090,du=1.825 وبالتالي لاتوجد مشكلة ارتباط ذاتي حيث du<D–W<2، وبالتالي الشرط الثاني محقق.

الشرط الثالث:اختبار تجانس البواقي(ثبات التباين):



يلاحظ هنا أن انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر(وهو الخط الفاصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة)،حيث أنه لايمكننا رصد نمط أو شكل معين لتباين هذه البواقي، مما يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء، فالشرط الثالث محقق.

الشرط الرابع: عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات التفسيرية:

على الرغم من أن معامل تضخم التباين قد تجاوزت قيمته ال 10 بالنسبة لمتغيرات الضرائب على الدخل ومتغير الصادرات ومتغير الواردات إلا أن هذا ليس دليلاً كافياً على وجود مشكلة ازدواج خطي، بل لابد من إيجاد محدد مصفوفة الارتباط والذي يؤكد على وجود هذه المشكلة من عدمه.

Correlation Matrix[a]

		capit	incometax	expo	import	subsidies
Correlation	capit	1.000	.693	.594	.627	.513
	incometax	.693	1.000	.906	.829	.650
	expo	.594	.906	1.000	.966	.801
	import	.627	.829	.966	1.000	.845
	subsidies	.513	.650	.801	.845	1.000
Sig. (1-tailed)	capit		.000	.000	.000	.002
	incometax	.000		.000	.000	.000
	expo	.000	.000		.000	.000
	import	.000	.000	.000		.000
	subsidies	.002	.000	.000	.000	
a. Determinant = .001						

يلاحظ هنا أن محدد مصفوفة الارتباط يساوي 0.001 وهو أكبر من (0.00001) وبالتالي نحكم بعدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات أو أن هذه المشكلة ليست بالخطيرة.

وتأخذ معادلة الانحدار الشكل التالي:

$$Invest=(-6231.296)+(0.376)capit+(0.453)incometax-(0.242)expo+(0.654)import-(0.115)subsidies$$

بالنسبة لجودة وقدرة النموذج على التنبؤ يلاحظ أن النموذج قادر على التنبؤ بشكل كبير حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين القيم الفعلية والقيم النظرية 0.980 وهو الأمر الذي يدل على جودة النموذج في تفسير التغيرات في الظاهرة المدروسة وبالتالي التنبؤ بتغيرات هذه الظاهرة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. لاحظنا وجود ثلاثة متغيرات للسياسة المالية في النموذج هي متغيرات الإنفاق الحكومي الاستثماري والإعانات الحكومية والضرائب على الدخل، الأمر الذي يؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية.

2. نلاحظ غياب دور السياسة النقدية حيث لم يدخل أي من محدداتها للنموذج وهذا أمر منطقي نظراً لحالة الجمود الذي عانته هذه السياسة خلال الفترة السابقة وتحديداً قبل عام 2003.

3. لاحظنا دخول متغيري إجمالي الواردات وإجمالي الصادرات إلى النموذج وكلا المتغيرين كانا معنويان بالنسبة للنموذج، وهو مايدل على الدور الهام الذي تلعبه السياسة التجارية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

4. لاحظنا أن العلاقة بين الضريبة على الدخل والاستثمارات الكلية كانت طردية وهذا دليل على أن القرار الاستثماري لم ينظر للضريبة على الدخل كأحد أهم عوامل الجذب الاستثماري.

5. لاحظنا أن العلاقة بين الإعانات الحكومية والاستثمار الكلي كانت عكسية الأمر الذي يؤكد عدم قدرة هذه الإعانات على القيام بدورها في تحفيز الاستثمار، وقد يكون السبب وراء ذلك هو عدم وصول هذه الإعانات إلى الجهات التي تحتاجها وبالتالي كانت غير معنوية في تحسين واقع الاستثمار.

6. تبين وجود علاقة موجبة مع إجمالي الواردات، ويمكن تبرير هذا الأمر باعتبار أن النسبة العظمى من الواردات كانت من السلع الرأسمالية والوسيطة والواردات الخدمية في حين لم تتجاوز نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية (11%).

7. لوحظ وجود علاقة عكسية مع إجمالي الصادرات، ويمكن تبرير ذلك بأن نسبة هامة من الصادرات هي من المواد الخام والأولية التي لاتدخل مراحل التصنيع مما يعني حرمان الاقتصاد الوطني من فائدة تصنيع هذه المواد محلياً الأمر الذي ينعكس سلباً على الاستثمارات.

8. نلاحظ أن العديد من المتغيرات لم تدخل ضمن النموذج ومنها متغير الإنفاق الحكومي الجاري ومتغير الادخار على سبيل المثال، الأمر الذي يؤكد على ضرورة العمل من أجل إعادة تفعيل دور هذه المتغيرات وزيادة فعاليتها.

التوصيات:

1. العمل على تفعيل دور السياسة الضريبية، وتطوير القوانين الضريبية وتسهيل إجراءات إنشاء المشاريع الاستثمارية وإجراءات التحصيل الضريبي، وعقلنة الحوافز الضريبية ودراستها بشكل تفصيلي قبل إقرارها، ومكافحة التهرب الضريبي مع التأكيد على أنه في هذا السياق يصبح الأسلوب الأمثل لمكافحة التهرب والتجنب الضريبي تحقق الحد الأدنى من الشفافية والمنافسة مما يجسد الضمانة الحقيقية والحوافز الحقيقية لتحقق كفاءة السياسة الضريبية.

2. التأكيد على دور السياسة النقدية وضرورة إعادة إحياء دورها، والعمل على تجميع المدخرات المحلية وتوفيرها بهدف تطوير الاستثمارات من خلال إيجاد سوق مالي يتميز بالاستقرار، وتشجيع تحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة.

3. يؤكد الباحث على أنه لايمكن تفعيل الاستثمار في سورية في ظل غياب المؤسسات الهيكلية للاقتصاد وخاصةً مايتعلق منها بمؤسسات السوق المالية بفرعيها السوق النقدية وسوق رأس المال.

4. كما يؤكد الباحث على أن الاستثمار المحلي غير كافي على إعادة التوازن الاقتصادي الكلي وتحقيق معدلات نمو حقيقية في غياب الاستثمار الأجنبي ولهذا لابد من تفعيل جميع آليات جذب وتوطين الاستثمار الأجنبي الأمر الذي يؤكد ضرورة تفعيل دور السياسات المالية والنقدية في تحفيز الاستثمار الوطني.

الخاتمة:

من خلال الدراسة يتضح جلياً كيف أنه لا يمكن إطلاقاً إنكار الدور الهام الذي تلعبه الدولة من خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة في توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات، وتبين لنا الدور الهام الذي تلعبه السياسة المالية في هذا المجال، كما توصلنا إلى عوامل أخرى لا بد من التركيز عليها وتدعيمها وفي مقدمتها حرية التجارة الخارجية والتي قامت بدور هام في مجال توفير المناخ الاستثماري الملائم، كما وجدنا من خلال الدراسة أن هناك العديد من العوامل التي تحتاج إلى إعادة تفعيل لدورها وفي مقدمتها محددات السياسة النقدية لتتمكن من القيام بدورها الأساسي في مجال تشجيع الاستثمار بهدف النهوض بالواقع التنموي والاقتصادي في سورية.

المراجع:

1. البيلاوي،حازم. *دور الدولة في الاقتصاد*.الطبعة الأولى،دار الشروق،القاهرة،مصر،1998،ص35.
2. خليل،سامي. *نظرية الاقتصاد الكلي*.الطبعة الأولى،وكالة الأهرام للتوزيع،مصر،1994،ص85-90.
3. عفر،محمد؛فريد،أحمد.*الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق*.مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،مصر،1999،ص18.
4. العكام،محمد.*دور السياسات الضريبية في البلاد العربية في إنجاز السوق العربية المشتركة*.رسالة دكتوراه،جامعة القاهرة،القاهرة،مصر،2003،ص2.
5. عبد الخالق،جودة.*الاقتصاد الدولي*.دار النهضة،القاهرة،مصر،1983،ص149.
6. بدوي،أحمد.*معجم المصطلحات الاقتصادية*.دار الكتاب المصري،القاهرة،مصر،1985،ص83.
7. جامع،أحمد.*التحليل الاقتصادي الكلي*.دار الثقافة الجامعية،القاهرة،مصر،1990،ص241.
8. كنعان،علي.*المالية العامة والإصلاح المالي في سورية*.الطبعة الأولى،دار الرضا للنشر،دمشق،سورية،2003،ص192.
9. الفار،مصطفى.*الإدارة المالية العامة*.الطبعة الأولى،دارأسامة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2008،ص50.
10. عبد المولى،السيد.*المالية العامة*.دار الفكر العربي،القاهرة،مصر،1975،ص57.
11. جوارتيني،جيمس؛استروب،ريجارد.*الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص*-ترجمة:عبد الرحمن،عبد الفتاح؛محمد،عبد العظيم.دار المريخ،الرياض،السعودية،1999،ص254.
12. المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة ،المكتب المركزي للإحصاء،دمشق،سورية.
13. الوادي،محمود؛عزام،زكريا.*مبادئ المالية العامة*.الطبعة الأولى،دار المسيرة،عمان، الأردن،2007،ص55.
14. زيدان،رامي.*حساسية النظام الضريبي في سورية*.منشورات وزارة الثقافة،دمشق،سورية،2006،ص204.
15. المهايني،محمد خالد.*دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن*.مجلة جامعة دمشق،المجلد 19العدد2، 2003،ص275.

16. المهايني،محمد خالد.*دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن*.مرجع سبق ذكره.ص276.

17. المهايني،محمد خالد؛الجشي،خالد الخطيب.*المالية العامة والتشريع الضريبي*.منشورات جامعة دمشق،دمشق،سورية،1999،ص199.

18. دراز ،حامد.*مبادئ الاقتصاد العام*.الطبعة الأولى،دار الجامعة،القاهرة،مصر ،1989،ص128-129.

19. المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة ،المكتب المركزي للإحصاء،دمشق،سورية.

20. تبويب بنود الموازنة العامة للدولة،المكتب المركزي للإحصاء.

21. زيدان،رامي.*حساسية النظام الضريبي في سورية* .مرجع سبق ذكره.ص205.

22. جوارتيني،جيمس؛استروب،ريجارد.*الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص*.مرجع سبق ذكره.ص304.

23. زيدان،رامي.*حساسية النظام الضريبي في سورية* .مرجع سبق ذكره.ص316.

24. خوري،عصام،2011.مقالة بعنوان: *الإعانات المالية*.تاريخ الزيارة: 2014/8/7.عنوان الموقع: <http://www.startimes.com/?t=29254696>

25. مراد،محمد حلمي.*مالية الدولة* .جامعة عين شمس،القاهرة،مصر ،ص89.

26. المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة ،المكتب المركزي للإحصاء،دمشق،سورية.

27. نجمة،الياس.*دراسة في الوضع النقدي الدولي الراهن*.مجلة جامعة دمشق،العدد4 ،1985،ص19.

28. الحلاق،سعيد؛العجلوني،محمد.*النقود والبنوك والمصارف المركزية* .دار البازوري،عمان،الأردن،2008،ص236-237.

29. السيسي،صلاح الدين.*قضايا مصرفية معاصرة:الائتمان المصرفي-الضمانات المصرفية-الاعتمادات المستندية*.الطبعة الأولى،دار الفكر العربي،القاهرة،مصر ،2004،ص14-15.

30. ملاوي،أحمد؛المجالي،أحمد.*تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي*.جامعة مؤته،الكرك،الأردن،2003،ص127.

31. الزبيدي،حمزة محمود.*إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*.الطبعة الأولى،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2007،ص27.

32. الأرقام مأخوذة من المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

33. بيترسون،دالاس.*الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي*.الجزء الأول-ترجمة:دجاني،برهان.المكتبة العصرية،بيروت،لبنان،1965،ص140.

34. ملاوي،أحمد؛المجالي،أحمد.*تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي*.مرجع سبق ذكره.ص128.

35. العربيد،عدنان.اقتصاد2.منشورات جامعة تشرين،اللاذقية،سورية،2009،ص253-255.

36. شيخي،محمد؛سلامي،أحمد.*اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الجزائر*.مجلة الباحث الجزائرية،العدد13،السنة2013،ص121-122.

37. الموسوي،ضياء.*النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي*.الطبعة الثالثة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2005،ص50.

38. أمين،بربري محمد.*العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر*.الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية الجزائر ،العدد10،كانون ثاني 2013 ،ص38.

39. المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء،دمشق،سورية.

40. رزاق،وشاح.*محددات الاستثمار الأجنبي المباشر*.المعهد العربي للتخطيط،الكويت،ص3.

41. محمد،أميرة.*محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر*.الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر ،2003،ص35.

42. المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء،دمشق،سورية.

43. مختار ،رنان.*التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي*.الطبعة الأولى،منشورات الحياة،الجزائر ،2009،ص6.

44. عمر ،دينا.*أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة*.تنمية الرافدين العراق،المجلد 29 العدد86، 2007،ص132.

45. الحمش،منير .*الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين*.الطبعة الأولى،دار مشرق ومغرب،دمشق،سورية،1997،ص53.

46. المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء،دمشق،سورية.

47. الحمش،منير .*هيكل الصادرات والمستوردات وتوزعها الجغرافي*.ندوة الثلاثاء الاقتصادي السادسة،دمشق،سورية،1990،ص9.

48. الحمش،منير .*الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين*.مرجع سبق ذكره.ص55.

49. العمادي،محمد.*تطور الفكر التنموي في سورية* .دار طلاس للنشر والترجمة،دمشق،سورية،2004،ص208.

50. عن الموقع الرسمي لمنظمة الأسكوا :<http://css.escwa.org.lb/edgd/1474/Syria.pdf >

51. أمين،أسامة.*التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج* SPSS.جامعة المنوفيه،القاهرة،مصر ،2008،ص106 ،178.

52. الرفاعي،غالب؛نجيب،حسين.*تحليل ونمذجة البيانات باستخدام* SPSS.الطبعة الأولى،دار الأهلية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2006،ص364.